



مداخلة

السفير د. بدر الدين علالي – الامين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية
في المؤتمر الوزاري حول خطة عمل التعليم من أجل التنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط
(قبرص: 8-9/12/2016)

حول

رؤية جامعة الدول العربية حول تطوير التعليم في الوطن العربي، والجهود المبذولة لتنفيذ الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة "

- على الرغم من أن مجموعة دول البحر المتوسط تقع في ثلاث قارات وتختلف عن بعضها البعض في الديانات واللغات والثقافات، إلا أن سكانها يتشابهون في الخصائص الجغرافية، والتحديات والمشاكل البيئية التي تواجههم مثل التغير المناخي، المياه، التلوث، عدم الاستهلاك الامثل للموارد الطبيعية، التصحر، الخ، ولهذا فعلى دول البحر المتوسط كلها ولاسيما الدول العربية والتي تمثل نسبة كبيرة من دول البحر المتوسط، تحقيق التكامل والتعاون في سبيل حل الازمات الراهنة والتصدي للتحديات المستقبلية.
- وأود في هذا المقام الاعراب عن التقدير والتثمين لكافة المبادرات الدولية والاقليمية والوطنية التي من شأنها تطوير التعليم في العالم وتوجيهه من أجل التنمية المستدامة، ومنها مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط "استراتيجية البحر المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة" والتي تم اعتمادها في عام 2014 وخطة العمل التي يتم مناقشتها حالياً لتنفيذ الاستراتيجية، بهدف تطوير ودمج التعليم والتنمية المستدامة، وتعزيز مفاهيم التنمية المستدامة من خلال التعليم النظامي وغير النظامي، وتشجيع البحث والتطوير في هذا المجال، والارتقاء بالمهارات اللازمة للمعلمين والتي من شأنها تمكينهم من دمج التنمية المستدامة في التدريس.
- إن استراتيجية البحر المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة، تعتبر مساهمة كبرى من دول البحر المتوسط لتنفيذ جدول اعمال التعليم 2030، وتضمن مفاهيم التنمية المستدامة ضمن المناهج التعليمية من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية.

- ونحن في جامعة الدول العربية إذ ندعم استراتيجية البحر المتوسط للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتنفيذها في إطار اجندة التعليم 2030، ودمج مفاهيم التنمية المستدامة في التعليم، للعمل على توسيع المدارك حول معدلات الاستهلاك والإنتاج وكيفية حماية البيئة، والمسئوليات المشتركة تجاه البيئة، والمجتمع والعالم ككل، كما نؤكد على أهمية تضافر كافة الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لما فيه الخير لعالمنا، وتجلي ذلك من خلال مشاركة جامعة الدول العربية في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي انعقد في ايشي ناجويا باليابان في نوفمبر 2014، بمناسبة الانتهاء من "عقد الامم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014)".
- وستمثل جامعة الدول العربية خلال الفترات المقبلة منبراً للتعريف باستراتيجية البحر المتوسط من أجل التنمية المستدامة، وخطة عملها، بهدف العمل على ما جاء بها، وحث الدول العربية جميعاً على تشجيع التعليم البيئي، ونشر ثقافة التعليم من أجل التنمية المستدامة.
- إن أجندة التعليم في الوطن العربي تصبو إلى تعزيز مفاهيم التدريس الحديثة بما يتماشى مع متطلبات القرن الواحد والعشرين، بما في ذلك توفير التعليم التقني والتدريب وتوطيد القدرة الإبداعية والتنافسية للطلبة، كما انه من الضروري العمل على تنمية المهارات البحثية والفكرية والنقدية ومهارات التواصل، بما في ذلك من مهارات تمكنهم من الخوض في معترك الحياة العملية، بهدف رفع من كفاءات الموارد البشرية العربية حتى تصبح قادرة على منافسة مثيلاتها على المستوى الدولي، بالإضافة إلى القضاء على البطالة في الوطن العربي.
- ففي عام 2008 تم اعتماد خطة تطوير التعليم في الوطن العربي، والتي تناولت عدة مجالات من حيث جودة التعليم، وإعداد المدرسين وتدريبهم على طرق التدريس الحديثة، وذلك على جميع المستويات سواء كان التعليم ما قبل المدرسي، أو التعليم الأساسي، أو حتى في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وهي تهدف إلى تأمين حق التعليم للجميع دون اي تمييز او تفرقة او تهميش، وعلى اساس مبدأ تكافؤ الفرص، بالإضافة إلى ربط تطوير التعليم باحتياجات التنمية المستدامة.
- وعملت جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وكافة الدول العربية الاعضاء على تنفيذ الخطة، وتم اعداد تقرير تقويمي عن تنفيذ الخطة في الوطن العربي للفترة 2009-2014، والذي تم فيه ايضاح جهود الدول العربية وجهود المنظمة المتمثلة في انشاء مرصد عربي للتربية والتعليم، الاسهام في وضع الدراسات والادلة والمصفوفات التعليمية، واجراء المسوحات اللازمة التي تستهدف في مجملها السعي إلى تنفيذ الخطة، تحليل التقارير الواردة إلى المرصد من الدول العربية حول تنفيذ الخطة، ووضع تقرير

شامل عن سير عملية التنفيذ، يرفع إلى معالي الامين العام لجامعة الدول العربية الذي يتولى رفعه إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، بالإضافة إلى وضع تقرير تقويمي للخطة بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية للتأكد من جدية التنفيذ ووضع المعالجات اللازمة للصعوبات والمشكلات التي واجهت التنفيذ.

- وبهدف الدفع بجهود البحث العلمي في الدول العربية، تم اعتماد "الإستراتيجية العربية للبحث العلمي والتقني والابتكار" من قبل معالي الوزراء المعنيين بالبحث العلمي في عام 2014، تمهيداً لعرضها على القمة العربية القادمة في عام 2017 لاعتمادها من قبل القادة العرب.

- تسعى جامعة الدول العربية سعياً حثيثاً للقضاء على الأمية في الوطن العربي، وفي هذا الإطار دعا الرئيس الاسبق لجمهورية مصر العربية المستشار عدلي منصور إلى اعلان العقد الحالي 2015-2024 عقداً عربياً للقضاء على الأمية وتعليم الكبار، ليصبح الوطن العربي بحلول عام 2024 خالي من الأمية، وقد أيدت القمة العربية هذه الدعوة، واصدرت في دورتها السادسة والعشرين المنعقدة في شرم الشيخ عام 2015 قرارها رقم 636 بشأن اعتماد " العقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار 2015-2024" عقداً للقضاء على الأمية في جميع انحاء الوطن العربي بجميع اشكالها الابجدية والرقمية والثقافية،

وفي هذا الإطار، عقد الاجتماع الثاني للجنة التنسيق العليا للعقد العربي لمحو الأمية في مايو 2016، وتم الاتفاق على دعوة الدول العربية للعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الأول للجنة التنسيق العليا للعقد العربي لمحو الأمية 2015-2024، وتشكيل لجنة فنية تتكون من ممثلي الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني منبثقة عن لجنة التنسيق العليا تحت إشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وبمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تعمل على متابعة ما تم تنفيذه من الإطار العام للعقد العربي لمحو الأمية، وجاري التحضير للاجتماع الثالث للجنة بالتعاون والتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والهيئة العامة لتعليم الكبار، وذلك تحت رعاية الرئيس السابق لجمهورية مصر العربية المستشار عدلي منصور، لمواصلة رعايته للعقد العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار .

- كما تم في العام الجاري اعتماد الخطة الاستراتيجية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للفترة (2017-2022) والتي ترسم السياسات التربوية والثقافية والعلمية التي تعكس احتياجات الدول العربية في الفترة الراهنة، وتدعم جهود الدول الاعضاء في عملية حل المشكلات التي تعاني منها حقول التربية والثقافة والعلوم، وتسهم في عملية تطوير مؤسساتها العلمية والتعليمية، واقامة الشراكات مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة، وتضمنت الخطة الاستراتيجية ثمان محاور رئيسية تتضمن برامج محددة لتنفيذها في الاعوام (2017-

(2022)، وتأتي هذه الاستراتيجية متنسقة ومؤكدة على تنفيذ الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ومن بينها الهدف الرابع المعني بالتعليم.

● إن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة "ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة" يمثل أولوية اجندة التعليم العربية والعالمية، وتعمل في اطاره كافة الدول الاعضاء بالأمم المتحدة، وتعتبر جامعة الدول العربية شريكاً اساسياً لليونسكو في تنفيذ هذا الهدف، حيث بدءاً أولى خطواتهم في المؤتمر الاقليمي للتربية للمنطقة العربية الذي انعقد خلال الفترة 27-29 يناير 2015 بشرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، والذي عقد تحت رعاية جامعة الدول العربية، حيث اعتمد المؤتمر تصوراً حول الاجندة العربية للتعليم لما بعد 2015 ، والتي ترسم الاولويات والسياسات التعليمية للمنطقة العربية (2015- 2030)، وجاء اعلان شرم الشيخ مؤكداً على اهمية التنسيق والتعاون بين المنظمات العاملة في مجال التربية والتعليم وعلى وجه الخصوص جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب التربية العربي لدول الخليج والمنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم، في كل ما من شأنه تنفيذ برنامج عمل التعليم لما بعد 2015.

● كما شاركت الامانة العامة لجامعة الدول العربية أيضاً في المنتدى العالمي للتعليم بكوريا خلال الفترة 19-22 مايو 2015 لمناقشة نتائج المؤتمرات الاقليمية التي عقدت تمهيداً له (ومنها مؤتمر شرم الشيخ)، والذي صدر عنه الوثيقتين الرئيسيتين للهدف الرابع للتنمية المستدامة (وهما اعلان انشيون، واطار العمل لتحقيق الهدف الرابع للتنمية المستدامة – التعليم بحلول عام 2030)، وجاء اعلان انشيون مؤكداً على الشراكة العالمية وجمع كافة الاطراف العالمية والاقليمية والوطنية المعنية بالتعليم من أجل التعاون والتنسيق نحو تنفيذ جدول اعمال التعليم 2030.

● إن الجزء الاساسي للعمل على تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة يقع على عاتق الحكومات، فعليها المسؤولية الأولى في اداء الدور المنوط بها في رصد الاولويات الوطنية وتوجيه عملية تطوير التعليم مع مراعاة الاوضاع المحلية، إلا أن المنظمات الدولية والاقليمية ومنظمات المجتمع المدني تلعب دوراً هاماً من أجل زيادة الوعي بأهمية الاهتمام بالتعليم وجودته، وضمان التعاون وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة، وتنفيذ الاستراتيجيات الاقليمية المختلفة، كما أن التعاون بين كافة الجهات الدولية والاقليمية والوطنية سوف يساعد على تحقيق المزيد من الشفافية والالتزام.

- وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى دور الشباب، وكيف أثر في سياسات وأنظمة مختلف الدول، وبخاصة في الدول العربية حيث يمثل الشباب ثلثي سكان الوطن العربي، مما يجعلهم شريكاً أساسياً يمكن أن يساهم بفعالية في رسم السياسات، ولهذا فعلينا جميعاً إشراك الشباب في العمل المجتمعي، وفي عمليات اتخاذ القرارات في كافة القضايا البيئية الملحة وذلك فيجب توفير الفرص التعليمية والتدريبية للشباب العربي، ولاسيما حول التحديات البيئية وكيفية الحفاظ على الثروات من أجل التنمية المستدامة.
- يلعب الاعلام أيضاً دوراً هاماً في طرح القضايا العالمية الهامة وتحفيز المسؤولين لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة، والتي منها دور التعليم من أجل التنمية المستدامة، ونؤكد أيضاً على دور القطاع الخاص والمجتمع المدني وأهمية توجيه أولوياتهم إلى تنفيذ مختلف البرامج الهادفة إلى الحفاظ على البيئة والثروات اضافة إلى برامج اعداد الشباب وتمكينهم، وتزويدهم بالمعلومات والثقافة البيئية.
- إن النظم التعليمية القائمة على الحفظ والتلقين تؤثر تأثيراً سلبياً على القدرات والملكات العقلية، مما يتسبب في استعدادية الفرد لتقبل الأفكار والعقائد المتطرفة فيؤدي ذلك إلى انتشار الارهاب بكل اشكاله، فللتعليم الدور الأكبر في تشكيل العقل والتربية الفكرية والوجدانية والسلوكية وكذلك التوجهات الأخلاقية وهو السبيل للتصدي للتطرف والارهاب في مجتمعاتنا، وتحقيق الدمج المجتمعي، ولإمالة من أن تتضمن المناهج الدراسية في مجتمعاتنا ترسيخ مبادئ التعايش السلمي وثقافة الحوار والتسامح الديني، والاحترام المتبادل.
- كما لا يخفى عليكم فإن الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول العربية تمر بمراحل دقيقة تتطلب تكاتف الجهود لخدمة المواطن بشكل ملموس وفعال، ولكننا ندرك أن التعليم هو الوسيلة الأساسية للارتقاء بالشعوب، ولكننا مازلنا نواجه تحديات تحول دون النهوض بالعملية التعليمية، ومن أهم هذه التحديات المشكلات السياسية الحالية، وتأثيرها على جميع المجالات بما فيها التعليم والبحث العلمي، وأود في هذا المقام أن أشير إلى التحدي الأكبر في الوقت الحالي هو أبنائنا اللاجئين في الدول العربية التي تشهد الصراعات والنزاعات.
- وفي هذا الخصوص عملت جامعة الدول العربية جاهدة على عدم حرمانهم من الفرص التعليمية، حيث وقعت مذكرة التفاهم مع الرئيس سامبايو – الرئيس الأسبق للبرتغال حول البرنامج الدولي لدعم الطلبة السوريين والذي ساهمت فيه الأمانة العامة لجامعة الدول

العربية بمبلغ 50.000 دولار أمريكي بهدف توفير التعليم العالي للطلبة السوريين النازحين خلال العام الدراسي 2014-2015، وواصلت دعمها للبرنامج بمبلغ 50000 دولار أمريكي من اجل تغطية التكاليف الدراسية للطلبة السوريين النازحين خلال العام الدراسي 2015-2016 .

● وتوصي جامعة الدول العربية بضرورة أن تفتح الدول المستضيفة أبوابها أمام الطلبة النازحين، وتعمل على توفير الفرص التعليمية لهم ودمجهم في الحياة الاجتماعية المحلية.

● في الختام أتوجه مجدداً بكل الشكر والتقدير لجمهورية قبرص على كرم الضيافة وحسن الاستقبال، والشكر موصول للقائمين على تنظيم هذا المؤتمر الحيوي الهام، متمني أن يحقق أهدافه في دعم التعليم والتنمية المستدامة في دول البحر المتوسط، وحتى لا أطيل عليكم، أود أن أؤكد لكم أن أشغال هذا المؤتمر ونتائج أعمالكم وتوصياتكم ستكون نبراساً لنا ومحط اهتمامنا ومتابعتنا للعمل على تنفيذها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،